

رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022
حالة البوابتان الإلكترونية "جبايتك" و "مساهمتك".

Digitization of the tax administration as a trend to improve services in light of the tax reforms in Algeria 1992-2022, the case of the two Electronic portal " JIBAYA'TIC" and "MOUSAHAMA'TIC"

كماش حسين^{1*}، بوخدوني لقمان²

¹ مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، kemmache.hocine@univ-guelma.dz

² مخبر دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة - حالة- بورج بوعرييج، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، l.boukhedouni@centre-univ-mila.dz

تاريخ القبول: 2022/11/27

تاريخ الاستلام: 2022/08/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مضمون الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 1992 عبر مراحل متعددة تماشيا مع الإصلاحات المالية العامة التي تسلكها الدولة من أجل مواكبة التطور والتنمية الاقتصادية، مع إبراز المفاهيم المتعلقة بتصريحات الضريبة الإلكترونية وإيضاح مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين.

كما سنستعرض تجربة الإدارة الجبائية من خلال البوابتين الإلكترونية "جبايتك" و "مساهمتك" باعتبارهما أبرز الخدمات المتاحة للمكلفين بالضريبة للقيام بتصريحاتهم الجبائية إلكترونيا و تصفية التزاماتهم عبر شبكة الأنترنت. توصلت هذه الدراسة إلى أن رقمنة الضريبة تعد أداة فعالة للضبط الاقتصادي وأداة تحفيزية لتشجيع الاستثمار. الكلمات المفتاحية: نظام جبائي، إصلاحات الضريبة، إدارة الكترونية، الرقمنة، تصريح ضريبي الكتروني.

تصنيف JEL: H71، M15، O32

Abstract:

This study aim to shed light on to content of the fiscal reforms pursued by Algeria since 1992 through multiple stage in line with the public financial reforms pursued by the state in order to keep pace with development and economical development; and to highlight the concepts related to electronic tax declarations while clarifying the extent to which the digitization of the fiscal administration, contributes to the development of improving the quality of services provided to taxpayers. We will also review the experience of the tax administration through the two electronic portals "Your Collection" and "Your Contribution" as the most prominent services available to taxpayers to carry out their tax declarations electronically and settle their obligations by the Internet.

This study concluded the tax digitization is an effective tool for economic control and a stimulating tool to encourage investment.

Key Words: system, tax reforms, electronic management, digitization, electronic tax declaration.

JEL Classification: H71، M15، O32

1. مقدمة:

يعتبر النظام الجبائي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها المختلفة، إذ يشكل انعكاسا لوضع الدولة وطبيعة المجتمع، لهذا سعت الجزائر إلى إصلاح نظامها الجبائي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ولم تكن هذه الإصلاحات متعلقة فقط بالجانب الفني كسن قوانين جديدة تخص ضرائب جديدة وتغيير في المعدلات وكيفية الدفع والتحصيل، إنما تعدد ذلك من خلال تبني توجهات جديدة في المجال الإداري تقوم بشكل أساسي على تطبيق تقنيات جديدة في مجال التكنولوجيا الحديثة، والبداية بتحويل التعاملات من ورقية إلى الكترونية وتسهيل عمليه التصريح قصد تحسين الخدمات وكسب ثقة المكلفين بالضريبة من جهة وخدمة مصلحة الإدارة من جهة أخرى.

على ضوء ما سبق ذكره، وحتى نتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة ارتأينا معالجة الموضوع وفق الإشكالية الرئيسة التالية:

كيف تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة حاولنا طرح الفرضيات التالية:

- الإصلاحات الضريبية في الجزائر فعالة.

- الإصلاحات التنظيمية لعصرنة الإدارة الجبائية متقدمة.

- التدابير الالكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية مشجعة للإستثمار.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مضمون الإصلاحات الضريبية في الجزائر.

- توضيح الإصلاحات التنظيمية لعصرنة الإدارة الجبائية.

- معرفة التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية (حالة البوابتين الإلكترونية "جبايتك" و "مساهمتك").

منهج الدراسة:

لإعداد هذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف الإصلاحات الضريبية ورقمنة القطاع والإدارة الجبائية، وتحليل حالة البوابتين الإلكترونية "جبايتك" و "مساهمتك".

2. مضمون الإصلاحات الضريبية في الجزائر

يعتبر النظام مجموعة من العناصر والعلاقات، فالعناصر هي الأجزاء المكونة، أما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام، وبالنسبة للنظام الضريبي يوجد مفهومان أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإقتطاع الضريبي في مراحله المختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها، وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة، أما المفهوم الواسع لنظام الضريبي فيتمثل في مجموع العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية لسياسة الضريبة (ناصر، 2016، صفحة 19).

إن تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان يجعل من الإصلاح الضريبي ضرورة لتحقيق الأهداف المرصودة ومواكبة هذه التغيرات.

ويمكن تعريف الإصلاح الضريبي على أنه: التغيير المقصود للنظام الجبائي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة للقيود المحيطة الجديدة (كردودي و آخرون، 2019، صفحة 52).

عرف النظام الجبائي عدة تعديلات كان أهمها الإصلاح الضريبي لسنة 1992 حيث كان الهدف الأول من هذه الإصلاحات تحديث وتبسيط النظام الضريبي الذي كان يعتبر معقدا وملزما بما يجعله يتلاءم مع المعايير الدولية، أما الهدف الثاني فكان تخفيف الضغوط الضريبية نظرا للانتقادات الكبيرة التي كان يتعرض لها النظام الجبائي، من خلال توسيع القاعدة الضريبية بحيث لا يكون هناك تراجع في إيرادات الدولة والجماعات المحلية (SADOUDI, 2021, p. 187)، وتلت إصلاحات 1992 عدة تعديلات من خلال القوانين المالية، سعت في مجملها إلى رفع فعالية هذا النظام وتكييفه مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

1.2 إصلاحات الضرائب والرسوم: تتكون الجبائية العادية في الجزائر أساسا من الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة وهي الضرائب على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات بالإضافة إلى ضرائب ورسوم أخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة، وسنتطرق إلى أهم الضرائب والرسوم وأكثرها مردودية، مع إبراز أهم التعديلات والإصلاحات التي عرفتها.

- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) السابقة (بوزيدة، 2007، صفحة 71).

يمكن التطرق إلى أهم التعديلات المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات من خلال الجدول الآتي:

الجدول 1: التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات (1991-2022)

التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات في إطار قوانين المالية	
قانون المالية 1991	معدل عادي بنسبة 42%
قانون المالية 1994	معدل عادي بنسبة 38%، ومعدل مخفض بنسبة 05% على الأرباح المعاد استثمارها
قانون المالية 1999	معدل عادي بنسبة 30%، ومعدل مخفض بنسبة 15% على الأرباح المعاد استثمارها
قانون المالية تكميلي 2006	معدل عادي بنسبة 25%، ومعدل مخفض بنسبة 12، 50% على الأرباح المعاد استثمارها
قانون المالية تكميلي 2008	■ 19% للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية؛ ■ 25% للأنشطة التجارية والخدمات، ونسبة 25% للأنشطة التي يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات أكثر من 50% من رقم الأعمال الإجمالي .
قانون المالية تكميلي 2015	■ 19% للأنشطة إنتاج السلع؛ ■ 23% للأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛ ■ 26% للأنشطة الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوانين المالية.

تجدر الإشارة أنه تم تأسيس نسبة جديدة مخفضة بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية حسب المادة 44 من قانون المالية 2022، بالمادة 142 مكرر في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وقدرت بـ 10% عوضا عن 19% من أجل تشجيع وتحفيز الإستثمار الإنتاجي، ويطبق المعدل المخفض على الربح المحقق في السنة المالية والذي وجه لإعادة استثماره باقتناء معدات الإنتاج المرتبطة بالنشاط المنفذ.

- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):** هي ضريبة أحدثت بموجب المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة وفقا للإصلاح المعتمد في 1992 حيث تنص هذه المادة بأنه تأسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، يتكون

الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف التالية (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، صفحة 10): أرباح صناعية وتجارية، أرباح المهن غير التجارية، أرباح فلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الممتلكات المبنية وغير المبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرية، فوائض القيمة الناتجة من التنازل بمقابل على العقارات، الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

يحدد الدخل الخاضع للضريبة أو الدخل الصافي بعد جمع كل المداخل الصافية للإيرادات السابقة الذكر مع الإشارة أن الدخل الصافي يحسب بعد الطرح من الدخل الإجمالي كل المصاريف أو النفقات المتعلقة بالنشاط ضمن شروط محددة قانونا، ويتمثل الأشخاص الخاضعون لهذه الضريبة في الأشخاص الطبيعيين، أعضاء شركات الأشخاص، شركاء في الشركات المدنية المهنية، أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة فيها، وأعضاء الشركات المدنية (مراس، 2012، صفحة 150).

تجدر الإشارة إلى أنه تمت مراجعة الجدول التصاعدي المتعلق بكيفية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي ستة (06) مرات منذ بداية الإصلاحات سنة 1992 إلى غاية 2022 حيث مست هذه التعديلات شرائح الدخل ومعدلات كل شريحة، وفيما يلي الجدول التصاعدي الصادر في قانون المالية لسنة 2022.

الجدول 2: جدول حساب الضريبة على الدخل

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 240 000 دج
23%	من 240 001 دج إلى 480 000 دج
27%	من 480 001 دج إلى 960 000 دج
30%	من 960 001 دج إلى 1 920 000 دج
33%	من 1 920 001 دج إلى 3 840 000 دج
35%	أكثر من 3 840 000 دج

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد الصادر في 30 ديسمبر 2022، ص 12

-الرسم على القيمة المضافة (TVA): يعتبر المفكر الفرنسي MAURICE Laure أول من أوجد نظام الرسم على القيمة المضافة سنة 1954، من أجل تفادي الخضوع المتعدد لرسوم الإستهلاك في مختلف المراحل، والجزائر كغيرها من دول العالم قامت بإدخاله في إطار الإصلاح الجبائي الذي قامت به سنة 1992 خلفا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، حيث شرع في تطبيقها ابتداء من أول أبريل 1992 بموجب قانون المالية لسنة 1992، ليتم تعميمها ابتداء من سنة 1995 على نشاطات البنوك والتأمينات خلفا للرسم المطبق على عمليات البنوك والتأمينات (TOBA) والذي تم إلغاؤه هو الآخر في إطار قانون المالية لسنة 1995 (سماعين، 2021، صفحة 66).

وتخضع للرسم على القيمة المضافة (قانون الرسوم على الأعمال، 2022، صفحة 4): عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ويتم انجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، عمليات الإستيراد.

يتسم الرسم على القيمة المضافة بالفعالية ومردوديته الإقتصادية إذ يعتبر من الموارد الأساسية في ميزانية الدولة فهي تمثل ثلث إيرادات الجباية العادية، ومن المتوقع أن تكون في المستقبل المصدر الأكبر في تمويل النفقات العامة. (BENALI, 2021, p. 11)

وقد شهدت معدلات الرسم على القيمة المضافة عدة تغيرات نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 3: التغيرات التي طرأت على معدلات الرسم على القيمة المضافة في الفترة (1992 إلى 2022)

السنوات	المعدلات			
	معدل مضاعف	معدل عادي	معدل مخفض	معدل مخفض خاص
من سنة 1992 إلى 1994	40%	21%	13%	7%
من سنة 1995 إلى 2000	تم إلغاؤه	21%	14%	7%
من سنة 2001 إلى 2016	-	17%	7%	تم إلغاؤه
من سنة 2017 إلى 2022	-	19%	9%	-

المصدر: من إعداد باحثين بالإعتماد على قوانين المالية

- الرسم على النشاط المهني TAP: أنشئ الرسم على النشاط المهني TAP بموجب قانون المالية لسنة 1996 وأدمج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والرسم على النشاط غير تجاري TANC (بن خرناجي و بزة، 2022، صفحة 122).

يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، صفحة 67).

تم توحيد الرسمين المذكورين سابقا في قانون المالية لسنة 1996 و طبق معدل موحد يتمثل في 2.55%، وقد تم تعديل معدل الرسم في سنة 2001، وأصبح يطبق عموما 2% باستثناء نشاط الإنتاج الذي معدله 1%، بينما نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب فمعدله 3%، تم تعديل معدل الرسم على النشاط المهني في قانون المالية لسنة 2022 من 2% إلى 1.5% بينما تم إعفاء نشاط الإنتاج والمهن الحرة من الرسم.

-الضريبة الوحيدة الجزافية (IFU): أسست الضريبة الجزافية الوحيدة في وقت سابق، لتحل محل النظام الجزافي للضريبة في الدخل الإجمالي، كما يعوض دفع هذه الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني (شعبان، 2017، صفحة 48).

ما يميز هذه الضريبة هو البساطة في طريقة حسابها وكذا طريقة دفعها، وهذا سعيًا من الإدارة الجبائية لتخفيف وتحسين وتبسيط الإلتزامات الضريبية.

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (000 000 دج) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، صفحة 86).

عرف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة منذ استحداثه في سنة 2007 عدة مراجعات لأسقف رقم الأعمال السنوي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 4: التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة منذ الفترة (2007-2022)

قوانين المالية	سقف رقم الأعمال السنوي	المعدل المطبق
قانون المالية 2007	3 000 000 دج	• 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
قانون المالية 2010	5 000 000 دج	• 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

يتم إدخال ترتيبات وتعديلات في كل مرة على الأشخاص المكلفين بهذه الضريبة	10 000 000 دج	قانون المالية 2011
	30 000 000 دج	قانون المالية 2011
	15 000 000 دج	قانون المالية 2021
	8 000 000 دج	قانون المالية 2022

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد قوانين المالية.

2.2. التحفيزات الجبائية كآلية من آليات الإصلاح:

تلجأ أغلب دول العالم إلى سياسة التحفيزات الجبائية قصد التأثير على المؤسسات وتوجيه أنشطتها بما يتلاءم مع الأهداف المسطرة ضمن السياسة التنموية المنتهجة، تتخذ التحفيزات الجبائية عدة أشكال في صورة تسهيلات وإعفاءات جبائية، تطمح الجزائر إلى تحسين بيئة المؤسسات ودعم الاستثمار الذي يعتبر مصدر للثروة ومناصب الشغل.

لقد منح القانون 09-16 المؤرخ في أوت 2016 المتضمن تطوير الإستثمار مزايا للإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار الأنشطة الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات فهذا القانون يحدد الإستثمار المؤهل للإستفادة من المزايا من خلال اقتناء أي أصول تدخل ضمن إنشاء أنشطة جديدة وتوسعة قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل وكذا المساهمة في رأس مال الشركة (المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 2018/88، 2018، صفحة 7).

وكانت الدولة قد انتهجت في ظل الإصلاحات الإقتصادية سياسات تعمل على تشجيع الإستثمار المحلي حيث منحت للمؤسسات تحفيزات جبائية مغرية وهذا في إطار ما يسمى بأجهزة الدعم الحكومي، ومن أهم المزايا الممنوحة لهذه الأجهزة نذكر ما يلي:

- **المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز:** أهمها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة لاقتناء السلع والخدمات التي تدخل حيز انجاز استثمار، خلق أو تمديد.
 - **المزايا الممنوحة في مرحلة الإستغلال:** الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS والضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على النشاط المني TAP، لمدة ثلاث سنوات بدءا من انطلاق النشاط.
- كما تستفيد من تخفيضات أخرى عند نهاية الإعفاء تتمثل في تخفيض قدره 70% في السنة الأولى من الإخضاع، و50% في السنة الثانية من الإخضاع، و25% في السنة الثالثة من الإخضاع.
- وقد تضمن قانون المالية لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص، وضمان الإستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي متنوع يركز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي (من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة من طرف محلي) وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي (عبر إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي) ومنح مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة (عبر إعفاءها من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات)، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 3).

كما نص قانون المالية لعام 2022 على مجموعة من الإجراءات لتخفيف العبء الضريبي والتي من شأنها دعم النشاط الإقتصادي وترقية الإستثمار والإنتاج الوطني، حيث تم تأسيس معدل مخفض للضريبة على أرباح

الشركات ب 10% (عوضا على تطبيق المعدل الكامل 19%) المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل خلال السنة المالية لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس، بالإضافة إلى دعم قطاع السياحة الذي تضرر بشدة في السنوات الأخيرة جراء الأزمة الصحية (كوفيد19) من خلال تجديد تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2024 (المديرية العامة للضرائب، قانون المالية لسنة 2022، 2022، صفحة 3).

3.3. الإصلاحات التنظيمية لعصرنة الإدارة الجبائية :

في إطار عصرنة الإدارة الجبائية شرع في الانتقال من نمط إداري أفقي حسب الوظائف (التقييم الجبائي، التحصيل، المنازعات، الرقابة...) نحو نمط عمودي حسب أصناف المكلفين بإنشاء مديرية كبريات المؤسسات في 2006 مخصصة لكبار مكلفين بالضريبة، ومراكز الضرائب ابتداء من 2009 وهي مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا المراكز الجوارية للضرائب التي تضم المكلفين بالضريبة الصغار، تكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها (DIRECTION GENERALE DES IMPOTS, 2022):

3.3.1 مديرية كبريات المؤسسات

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية. ومن المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه في بداية عام 1992، حيث تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، أساساً بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر.

3.3.2 مراكز الضرائب :

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم. إن الهدف من إنشاء مراكز الضرائب هو تقديم خدمة نوعية، وتطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الإستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة. قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر قالمة، أم البواقي وسوق أهراس، وقد تم تعميم العملية على جل ولايات الوطن.

3.3.3 المركز الجوارى للضرائب

يمثل استحداث المراكز الجوارية للضرائب المرحلة النهائية من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها الذي تم الإنطلاق فيه سنة 2006، يهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب الذي يحل محل المفتشيات والقباضات إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات. يخصص حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

4. التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية:

أصبح لتطور وسائل الإتصال والتحول الرقمي تأثير كبير ومباشر في المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على حد سواء وقد انعكست هذه تطورات بشكل أو بآخر على الأفراد والمؤسسات والإدارات .

تعتبر ظاهرة التعامل الرقمي أو الرقمنة إحدى أهم التطورات التي يشهدها الإقتصاد منذ الثورة الصناعية، وأحد دعائم النمو والإبداع، وهناك من يعتبر الإقتصاد الرقمي أو رقمنة الإقتصاد بمثابة الثورة الرابعة التي يشهدها العالم والتي من المتوقع أن لا يقف تأثيرها عند حد معين(رمضان، 2020، صفحة 5).

1.4 مفهوم الإدارة الإلكترونية:

يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية كالآتي "أن الأجهزة الحكومية تستبدل التعامل التقليدي الورقي بالتعامل الإلكتروني باستخدام شبكات الإتصال عموما ومن بينها شبكة الأنترنت على وجه التخصيص لإجراء التعاملات الآتية:

- تعامل الأجهزة الحكومية بعضها بعضا "الكترونيا"؛

- تعامل الأجهزة الحكومية مع مؤسسات الأعمال؛

- تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين

وذلك بهدف الحصول على مزايا استخدام شبكات الإتصال والتي تتمثل في انجاز كافة العمليات بسرعه فائقة وسهولة عالية، ومن أي مكان، وفي أي وقت.(هشام، 2012، صفحة 36).

يمكن تعريف رقمنة الإدارة على أنها استخدام التقنيات الرقمية لتغيير نماذج الأعمال والعمليات وتوفير فرص جديدة لتوليد الثروة والتنمية المستدامة، ويمكن النظر إلى الرقمنة بأنها تحويل العمليات إلى نسخ رقمية وإلغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات والإتصالات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي بفعالية وإنتاجية أعلى.(صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر - دراسة تحليلية للجماعات المحلية -، 2021، صفحة 115).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية ما هي إلا بديل جديد للإدارة التقليدية، فهي تعتمد في أعمالها ومعاملاتها مع الأفراد والمنظمات على خليط متجانس من الوسائل الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات لاسيما منها شبكة الأنترنت، وسائل الإعلام الآلي والفاكس وغيرها، وذلك من أجل اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف(بودالي، بوشنب، 2016، صفحة 257).

2.4 إنشاء موقع واب WEB خاصة بالإدارة الجبائية:

مع التوسع في استخدام وسائل الاتصال والرقمنة، تم إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz باللغتين العربية والفرنسية، لتمكين المكلفين من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الضريبية السارية، والتعرف على مختلف الضرائب والرسوم ومعدلاتها وطرق دفعها، ينشر في الموقع كل الإعلانات والبلاغات التي تتعلق بالجبائية كما يسمح الموقع بتحميل ونسخ مختلف النصوص التشريعية من القوانين الجبائية، قوانين المالية، النصوص التنظيمية الجبائية، المناشير والتعليمات وكذا الوثائق الجبائية من الدلائل والكتيبات الجبائية وكل الوثائق الخاصة بالتصريحات الشهرية والسنوية.

يعد هذا الموقع فضاء إلكتروني يسمح بإتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها، وتسهيل الحصول عليها بأقل مجهود ودون عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية.

3.4 التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم.

اعتمدت الإدارة الجبائية في الجزائر تطبيق نظام التصريحات الإلكترونية والتخلي على التصريحات الورقية من خلال البوابتين "جبايتك" و"مساهمتك" حيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بالمبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة بالاعتماد على خدمة الإعلام الآلي والأنترنت.

يمكن الوصول إلى البوابتين عن بعد من خلال الاتصال بالأنترنت من الكمبيوتر أو اللوحة الإلكترونية أو الهاتف النقال، كما يجب أن يتوفر لدى المكلف بالضريبة للقيام بهذه الخدمات تجهيزات مبسطة لتكنولوجيا المعلومات تتكون من، دعامة موصولة بخدمة الإنترنت، طابعة، متصفح الإنترنت، برنامج لقراءة المستندات (pdf).

يخضع النظام القانوني لتصريح ولدفع للضرائب والرسوم عن بعد للمواد التالية:

- أحكام المادة 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017؛
- أحكام المادة 47 من قانون المالية لسنة 2019 المعدلة والمتممة؛
- أحكام المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتممة.

السند القانوني الذي يعترف بالكتابة في شكلها الإلكتروني كدليل بنفس درجة الكتابة على الورق، محدد في

أحكام المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 من القانون المدني.

الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم

162-07 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم .

1.3.4 بوابة التصريح الإلكتروني "جبايتك"

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب، "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية من خلال تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، ويكمن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيما يلي (المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 85/2017، 2017، صفحة 7):

❖ في ما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدأ من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛

- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
 - تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.
 - ❖ في ما يخص المكلفين بالضريبة:
- تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:
- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
 - الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 خلال كامل أيام الأسبوع؛
 - تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
 - الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها؛
 - الدفع عبر الإنترنت لضرائبه ورسومه؛
 - الإطلاع على دينه الجبائي الكلي؛
 - تقديم الطعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط ... وغيرها).
- كخطوة أولى يتوجب على الشركات المعنية التقدم إلى مصالح الإدارة الجبائية سواء مديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب المجهزة بالنظام المعلوماتي "جبائتك" من أجل الحصول على الرمز التعريفي والرقم السري.
- الشكل 01: يوضح واجهة البوابة "جبائتك" قبل إدخال رمز المستخدم والرقم السري.

المصدر: البوابة الالكترونية "جبائتك" <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/#/Logon>

بعد الولوج إلى البوابة باستخدام رمز المستخدم والرقم السري يمكن للمكلف بالضريبة معرفة كل الخدمات المقدمة في البوابة والواجبات التصريحية سواء كانت شهرية أو سنوية من خلال ايقونة Obligat dépôt décl القيام بالتصريحات المطلوبة.

الشكل 02: يوضح واجهة البوابة "جبائتك" بعد إدخال رمز المستخدم والرقم السري

المصدر: البوابة الالكترونية "جبائتك" لمكلف تابع لمديرية كبريات المؤسسات DGE

تتم عملية التصريح الشهري بشكل بسيط حيث يقوم المكلف بالتصريح بكل ضريبة على حدة، بعد اختيار خط الضريبة المراد التصريح بها.

يتم إعلام المكلف بآخر أجل للقيام بعملية التصريح الإلكتروني لكل نوع من أنواع الضرائب الواجبة التصريح.

الشكل 03: يوضح خطوط الالتزامات الضريبية الواجب التصريح بها

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
Etats Récapitulatifs Annuelles	Année 2020	1 janv. 2020	31 déc. 2020	Etats Récapitulatifs Annuelles	20 juin 2022	>
IRG: Salaires	Avril 2022	1 avr. 2022	30 avr. 2022	Impôt revenu global - Salaires	22 mai 2022	>
TAP: Régime général	Avril 2022	1 avr. 2022	30 avr. 2022	Taxe sur activ professionnelle	22 mai 2022	>
TVA: Régime général	Avril 2022	1 avr. 2022	30 avr. 2022	Taxe sur la valeur ajoutée	22 mai 2022	>

المصدر: البوابة الإلكترونية "جبائتك" لمكلف تابع لمديرية كبريات المؤسسات DGE

يتعين على المكلف إدخال مبالغ الأوعية الضريبية في الخانات المناسبة، فيما تكون عملية الحساب بشكل آلي، كما يمكن التأكد من صحة العمليات من خلال زر المراقبة، إذا لم يكن هناك خطأ يمكن الشروع في إرسال التصريح بالضغط على زر الإرسال.

في حالة التأخر في التصريح الإلكتروني عن الآجال المحددة في البوابة سيتم فرض وحساب الغرامات ذات الصلة بشكل تلقائي.

بالنسبة للتصريح بالرسم على النشاط المهني TAP على مستوى البوابة وبعد إدخال مبالغ الأوعية الضريبية وحساب المبلغ الواجب الدفع، يتعين على المكلف توزيع المبلغ الإجمالي للرسم حسب كل ولاية وبلدية.

الشكل 04: يوضح كيفية توزيع الرسم على النشاط المهني

C2A60-Opérations intragroupe	0	0	0
C2A70-Exportation	0	0	0
Opérations de production de biens / Autres	0	0	0
Total à Payer			1807640

Recalculer

Distribution du montant déclaré de TAP

Nouvelle ligne Supprimer la ligne

Code Wilaya	Localité	Montant TAP	Clé de devise	Pourcentage
15A	1501	83436	DZD	1.5%-2%
10A	1013	47269	DZD	1.5%-2%
16A	1627	128228	DZD	1.5%-2%
16A	1623	54251	DZD	1.5%-2%
35A	3528	253788	DZD	1.5%-2%

+ Réinitialiser 0 1 Contrôler Sauveg. version prélimin.

المصدر: البوابة الإلكترونية "جبائتك" لمكلف تابع لمديرية كبريات المؤسسات DGE

وبعد تأكيد التصريح، ينتقل المكلف إلى عملية التسديد حيث يختار المصريح الحساب البنكي الذي سيتم من خلاله تسديد مبلغ الضريبة.

يقوم المكلف بعدها بطباعة النموذج والإشعار بالتسديد، كما يمكن التأكد من التصريح من خلال اختفاء خط الضريبة المصريح بها من على سطح البوابة.

يتوجب على المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب المجهزة بالنظام المعلوماتي "جبائتك" اكتب الكشف التلخيصي السنوي (ERA) الإلكتروني، تزامنا مع اكتب التصريحات السنوية للمداخل والناتج وهذا تطبيقا لما جاء في المادتين 5 و16 من قانون المالية لسنة 2021، ليتم تطبيقه لأول مرة في 2022.

إن إلزامية التصريح الإلكتروني بالنسبة لهاتين الفئتين من المكلفين للضريبة يستجيب لضرورة إدراج وسيلة مساعدة لبرمجة عملية رقابة جبائية على مستوى نظام المعلومات جبائتك، تقوم على أساس تحليل مخاطر التهرب

من أداء الواجبات الجبائية، إذ لا يمكن القيام بهذا التحليل في ظل غياب التصريح السنوي على مستوى البوابة. كما تسعى إدارة الضرائب من خلال هذا الإجراء للحصول على المعلومات والبيانات في شكل غير مادي ويتمشى تماماً مع عملية رقمنة الإدارة الجبائية، بهدف تسهيل إنجاز الإجراءات الشكلية للتصريح بهذه الكشوف والسماح باستغلال أفضل للبيانات الجبائية وإجراء المقاربات اللازمة الضرورية للتأكد من صحة البيانات المصرح بها، مما يسهل في إعداد برامج الرقابة الجبائية.

يتم التصريح بالكشف التلخيصي السنوي بعنوان السنة المالية السابقة قبل 20 ماي كحد أقصى عبر الخط المخصص لهذا التصريح في بوابة "جبايتك" عن طريق ملء كل الخانات وإرفاق ذلك بوثيقة واحدة على الأقل.

الجدول 4: الكشف التلخيصي السنوي ERA

رقم الحقل	الكشف التلخيصي السنوي
1	رقم الأعمال الصافي من التخفيضات التنزيلات والحسومات
2	رصيد الزبائن
3	خسائر القيمة لحسابات الزبائن
4	خسائر القيمة للمخزونات
5	المخزونات
6	رؤوس الأموال الخاصة
7	صافي نتيجة السنة المالية
8	توزيعات الأرباح
9	رقم الأعمال
10	النتيجة العملية
11	التقاول العام
12	استهلاكات السنة المالية
13	استهلاكات أخرى
14	الخدمات الأخرى
15	العناصر غير عادية
16	النتيجة العادية
17	المنتجات المالية
18	تثبيات مالية
19	النتيجة المحاسبية
20	النتيجة الجبائية
21	أعباء المستخدمين
22	أجور المسيرين

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المنشور رقم 22/م/م ع/ض/م ا ت/م ف ر ج/2021

تفرض غرامة جبائية بنسبة 25 % تحسب على النتيجة الجبائية المصرح بها، دون أن تتعدى هذه الغرامة 000 000 1 دج، تطبق على المكلفين بالضريبة المشار إليهم سابقاً الذين لم يقدموا الكشف التلخيص السنوي الكترونياً قبل تاريخ 20 ماي على الأكثر، وفي حالة تسجيل عجز في النتيجة الجبائية المصرح بها تطبق غرامة قدرها 100 000 0 دج، تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35 % عندما لا يكتب المكلفون بالضرائب المعنيون الكشف بعد

انقضاء أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي، كما تفرض على المكلفين المشار إليهم سابقا الذين اكتسبوا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، غرامة جبائية بمبلغ 10 000 دج لكل بيانات غير مطابقة دون أن يتعدى مبلغ الغرامات الجبائية المطبقة 100,000 دج (المادة 21 من قانون المالية، 2021، الصفحات 11-12).

2.3.4 بوابة التصريح الإلكتروني "مساهمتك"

تعد البوابة الجديدة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الأنترنت، وقد تم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب (DGI، 2022).

تتيح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة فرصة تصفية التزاماته الجبائية عبر الإنترنت ومباشرة عملية دفع ملائمة عن طريق التحويل المالي عبر النظام البنكي للدفع الجماعي.

لكي يتم أخذ التصريح الإلكتروني بعين الاعتبار، يجب أن يصحب التصريح إصدار لأمر الدفع مرتبط بالعملية، على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة.

يتم تقديم هذه الخدمة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب حيز الخدمة.

تزيل هذه الخدمة الطابع المادي عن الإجراءات اليدوية التالية:

- التصريح الجبائي الشهري (سلسلة ج رقم 50)؛
 - التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية (التصريح التقديري سلسلة ج رقم 12 والتصريح النهائي سلسلة ج رقم 12 مكرر)؛
 - طلب التوطين البنكي؛
 - دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالتصريحات الصادرة.
- إن الانخراط في هذه الخدمة يمنح للمكلف بالضريبة الحق في قضاء خاص وآمن في بوابة "مساهمتك" والتي تتوفر على الوظائف التالية:

- الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة (مع إمكانية تحديث رمز الوصول)؛
 - المساعدة في إدخال بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع الحساب التلقائي لها؛
 - دفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد عن طريق البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية؛
 - المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع التي تم إجراؤها؛
 - توثيق كامل لعروض خدمات بوابة "مساهمتك".
- يتم منح المكلف رمز الدخول إلى فضائه الخاص، بعد عملية إدخال البيانات، يظل التصريح في وضع المسودة، في الفضاء الخاص بالمكلف بالضريبة، ولا يمكن لأي طرف آخر الدخول إليه.

يتم الإرسال بالضغط على "إرسال التصريح"، وبمجرد إرسال "التصريح، يتم تحويله إلى قسم الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح.

بعد ذلك ينتقل المكلف بالضريبة للقيام بدفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد، حيث يمكن له دفع الرسوم المستحقة عن طريق البطاقة البنكية (بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB) أو البطاقة الذهبية، أثناء دفع مستحقاته المصرح بها، يمكن له اختيار إحدى بطاقات الدفع، ويحدد الحد الأقصى لبطاقة الدفع ما بين البنوك CIB بخمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000 دج) كما يحدد الحد الأقصى للبطاقة الذهبية بمليون دينار جزائري (1.000.000 دج).

بعد تنفيذ الدفع بنجاح، يتم إبلاغ المكلف بالضريبة، في فضائه الخاص، بنتيجة الإجراء من خلال استلام إيصال باستلام عملية الدفع المنفذة، أما في حالة القوة القاهرة التي تؤثر بشكل دائم على جاهزية البوابة وإمكانية الدخول إليها، تتعهد المديرية العامة للضرائب بإبلاغ المكلف بالضريبة المنخرط بالنظام البديل للتصريح بالالتزامات الضريبية ودفعها، دون المساس بالمكلف بالضريبة.

تعتبر البيانات المرسلّة أنها صادرة بصفة قانونية عن المكلف بالضريبة المنخرط أو الممثل الذي فوضه. إن نظام المصادقة الإلكترونية للبوابة هو الأساس والعمود الفقري لهذا المبدأ.

أثناء عملية إدخال التصريح، تخضع البيانات لنظام مراقبة وذلك بهدف تحسين مصداقيتها، لا تؤثر هذه المراقبة على مستوى الإمتثال الجبائي لمحتوى التصريح والذي تقع مسؤولية تقييمه على عاتق المصالح المختصة، وفي هذا الصدد فإن "مبدأ التصريح" للنظام الجبائي الجزائري محفوظ في وظائف البوابة.

أثناء عملية إدخال البيانات المزودة بنظام المساعدة يتم إجراء عدة مراقبات ترمي إلى ضمان تناسق البيانات. يتم استحضار وحساب الغرامات المتأخرة تلقائيا، كما أن التاريخ المرجعي هو تاريخ البوابة المضبوط بالمنطقة الزمنية للجزائر.

إن البوابة مزودة بشهادة إلكترونية تم الحصول عليها من سلطة تصديق والتي تضمن شرعية البوابة للمكلف بالضريبة المنخرط، يتم التشفير المسبق لعمليات تبادل البيانات بين البوابة الإلكترونية ووسيلة الدخول (الكمبيوتر، واللوحّة الإلكترونية... وغيرها) للمكلف بالضريبة المنخرط قبل إرسالها عبر الإنترنت. وعليه فجميع التبادلات تتم بصفة مضمونة.

يضمن إصدار وصل الإستلام للمكلف بالضريبة الإستلام السليم للتصريح والدفع عن بعد، كما تحفظ جميع التصريحات وعمليات دفع الضرائب والرسوم والتي تعتبر قابلة للإستغلال تقنيا من طرف المصالح في الأرشيف، في الشكل الذي قدمها المكلف بالضريبة. (دفر الأحكام العامة المتعلقة بالإجراءات الإلكترونية لبوابة "مساهمتك"، 2022، الصفحات 2-3-4-5).

5. الخاتمة:

من خلال ما تم طرحه في الجانب النظري والجانب التحليلي للإصلاحات الجبائية ومن خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالجباية العادية في الجزائر، يمكن القول ان النظام الجبائي أحد أهم الأدوات المالية التي تسعى من خلالها الدولة لتحسين إيراداتها وذلك من خلال سن قوانين لترقية الجباية العادية، وتحقيق التكافؤ وخدمة الأعوان الاقتصاديين من خلال تحفيز ودعم نشاطاتهم، إذ أصبحت الضريبة أداة للضبط الاقتصادي وللتوجيه

وأداة تحفيزية للاستثمار، وقد تجسدت ارادة النهوض بالنظام الضريبي الجزائري عبر سلسلة من الإصلاحات، اندرجت في اطار الرغبة في تبسيط هذا النظام وتحديثه.

نتائج الدراسة

تمكنا من الخروج بجملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- الإصلاحات الضريبية في الجزائر فعالة ونجد هذه الفعالية من خلال ما يتم جبايته وتحصيله خلال كل سنة من الجباية العادية؛

- الإصلاحات التنظيمية لعصرنة الإدارة الجبائية متقدمة، حيث نجد هذا التقدم من حيث التشريعات والقوانين التي وضعها بهدف فرض النظام والخروج من فوضى النظام التقليدي، كما أننا نجد أن الدولة بادرت في إنشاء مديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب، فوضع مثل هذه الهياكل عزز قدرتها على التسيير والرقابة وخدمة المكلف بالضريبة وتسهيل الخدمات؛

- التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية مشجعة للاستثمار، ونجد هذا التشجيع من حيث التسهيلات التي وضعتها الدولة أمام المستثمر المحلي والأجنبي فيما يخص تخفيض نسب بعض من أنواع الضريبة وتسهيل الوصول إلى الخدمات وطلبها ومحاولة مواكبة التطورات في مجال جباية الضرائب وتحصيلها بالطرق الرقمية من خلال البوابتين جبايتك ومساهمتك؛

- تسعى الجزائر إلى تحسين السياسة المالية للبلاد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني؛

- أصبح النظام الضريبي الجزائري اقرب في هيكلته الى الانظمة الضريبية الدولية، حيث ساهمت الإصلاحات الضريبية في تبسيط النظام الضريبي وزيادة المردودية المالية للجباية العادية بالرغم من أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المنشودة؛

- تسعى الادارة الجبائية جاهدة لمواكبة مستجدات الاتصال والتحول الرقمي، من خلال القيام بوظائفها الادارية الكترونيا بشكل كلي أو جزئي بتوظيف شبكة الأنترنت بما لها من مزايا تفوق الوصف.

توصيات الدراسة

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها يمكننا استخلاص التوصيات التالية:

- ضرورة مواصلة سياسة الامتيازات الجبائية وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والوطنية مما يساهم في التنمية الإقتصادية وخلق مناصب الشغل.
- ضرورة التوسع في الحقل الضريبي الذي من شأنه الرفع في حصيلة الجباية العادية من خلال احتواء الإقتصاد الموازي وتفعيل بعض الضرائب كالضريبة على الثروة والضرائب على الإستهلاك.
- القيام بالمزيد من إصلاحات الإدارة الجبائية وعصرنتها بتعميم القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات من خلال تبسيط عمليات التصريح والدفع.
- ادخال المزيد من تقنيات الاتصال الحديثة من اجل الرفع من جودة الخدمات واحداث نقلات في الشفافية والابتعاد عن الممارسات البيروقراطية وتحقيق مستوى أكبر للرضا لدى المكلفين بالضريبة؛
- ضرورة انشاء شبكة معلوماتية تربط مختلف الادارات الجبائية فيما بينها، بالإضافة الى ربطها مع بعض الادارات العمومية الأخرى.

• نشر الوعي الضريبي ورفع الحس الضريبي وتعزيز ثقة المكلف بالضريبة.

6. قائمة المراجع:

- 1.BENALI, B. (2021). LA TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE. ALGER: EDITIONS ITINERAIRES SCIENTIFIQUES.consulté le 01/05/2022 sur <https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticfr>
- 2.DGI. (2022). Consulté le 02 28, 2022, sur <https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#/>
- 3.DIRECTION GENERALE DES IMPOTS. (2022). Consulté le MAI 15, 2022, sur :. <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>
- 4.SADOUDI, A. (2021). DROIT FISCAL. ALGER: BERTI Editions.
- 1.بن خزناني، أمينة و بزة صالح، (2022)، جباية المؤسسة، دار الباحث، الجزائر.
- 2.بودالي، بوشنب وموسى محمد، (2016)، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية، المجلد(05)، العدد(01)، ص -ص 253-279، الجزائر.
- 3.بوزيدة ح. (2007). التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- 4.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 83، المؤخة في 31 ديسمبر 2020، المادة 21، من قانون المالية.(2021).
- 5.حمدي، ا. (2014). قانون الادارة العامة الالكترونية. عمان: دار وائل للنشر.
- 6.دفتر الأحكام العامة المتعلقة بالإجراءات الإلكترونية لبوابة "مساهمتك2022"
- 7.رمضان، ص. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية. القاهرة، مصر.
- 8.شعبان لطفي، (2017)، جباية المؤسسة، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر.
- 9.صندوق النقد الدولي. (2021). تقرير أفاق الاقتصاد الدولي.13.
- 10.عيسى سماعيل، (2012)، جباية ومحاسبة المؤسسة، منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر.
- 11.فوزية، صادقي، (2021)، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر-دراسة تحليلية للجماعات المحلية- قسم الإتصال والعلاقات العامة كلية علوم الإعلام والإتصال والسمعي البصري، جامعة قسنطينة 3، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إعلام وإتصال، الجزائر.
- 12.قانون الرسوم على الأعمال.(2022) .
- 13.قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.(2022) .
- 14.كردودي سهام وتقرارات يزيد، (2019)، الإصلاحات الجبائية كدعامة لهيئة مناخ الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد (04)، العدد 01، الجزائر.
- 15.محمد مراس، الأثر المباشر وغير المباشر للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى القصير والمتوسط والطويل "دراسة قياسية"، (2012)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد(08)، العدد(10)، ص 150، الجزائر.
- 16.محمود ابراهيم هشام، (2012). كيفية التحول الى نظام الحكومة الالكترونية، مركز الخبرات المهنية للادارة بميك، القاهرة، مصر.
- 17.المديرية العامة للضرائب، قانون المالية لسنة 2022 لسنة 2022 أهم التدابير الجبائية التي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي و ترقية الإستثمار والإنتاج
- 18.المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة المديرية العامة للضرائب رقم .(2017). 85/2017. اطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب-جبايتك.-
- 19.المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 88/2018 لسنة 2018 تحسين المناخ الاستثمار في الجزائر.
- 20.ناصر، مراد.(2016)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.